أزمة النّظام الدّيمقراطيّ

The Crisis of Democratic Systems

عبد الإله بلقزيز
أستاذ الفكر الفلسفي
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، المغرب

1

يَدين الغرب، في قوّته التي يرفل فيها، لفتوحاته التي ما توقّفت عن الانهمار منذ نهايات القرن الخامس عشر للميلاد. من النّهضة إلى الإصلاح الدّيني، إلى الثّورة العلميّة، إلى الرّأسماليّة والثّورة الصّناعيّة، إلى عصر الأنوار، إلى الثّورات السّياسيّة الكبرى وحركات التّوحيد القوميّ، إلى قيام النّظام الدّيمقراطيّ، فإلى الثّورات العلميّة والتّكنولوجيّة المعاصرة. كان الغربُ هذا يتقدّم في رحلة الخروج المديد من العصور الوسطى نحو بناء حداثةٍ جديدة باتت تفرض أحكامَها على العالم، وبات معها هو سيّدُ العالم الحديث والمعاصر الذي يُملي معاييرَه ويحْكُم. سِرُّ قوّته هذه المكتسبات التي اجترحها على مدار نيّفٍ وقرونٍ خمسة، من غير انقطاع، بل إنّ هذه مكْمَن تلك القوّة ووَقودُها.

ومن كلّ هذه الأساسات (الفكريّة، والعلميّة، والاقتصاديّة، والسّياسيّة، والاجتماعيّة...)، التي ينهض عليها عُمران الغرب، يَنْماز أساسٌ منها بالفرادة والجاذبيّة و، ربّما، بالبعض من «الإعجاز» الذي يتعصّى على غير الغرب تقليدُهُ ومُضارعتُه فيه ويسمح للغرب، بالتّالي، أن يَغْنَمَ منه الكثير: لا في بناء صورته وسمعته فحسب، بل وفي توظيف الطّاقة المتولّدة منه كأساس. ونحن نعني بهذا الأساس **النّظام الدّيمقراطيّ**؛ النّظام الذي أنفقت مجتمعات أوروبا وشمال أمريكا ثلاثمائة عامٍ ويزيد في تنميّته وتغذيّته وتَعَهُّده بالرّعاية والتّصحيح والتّشذيب[1]، قبل أن تستقرّ له حالٌ على ما استقرّت عليه منذ استنقذتْه من الضّربة النّازيّة، التي كادت أن تُذهِب ريحه، في منتصف أربعينيّات القرن العشرين.

ضُورعَ الغربُ في كثيرٍ من فتوحاته التي سبق إليها العالم، بعد أن فاضت عن حدوده إلى خارجه، أو بعد أن أَقْدَمَ هو – بعساكره ثمّ بتفاعله مع العالم الخارجيّ – على أن ينقل بعضها إليه. جاراهُ بعضُ العالم في الثّورة الصّناعيّة بعد أنِ انتقلت إليه الرّأسماليّة والتّقنيّة، فأفلح في توطينها وفي تنميّة عمليّة الإنتاج والتقدُّم بها إلى الحدود التي سمحت له بمنافسة الغرب الاقتصاديّ. ذلك ما نجحت فيه بلدان مثل اليابان وروسيا ثمّ الصّين وكوريا الجنوبيّة والهند والبرازيل... والبقيّة تأتي.

1 انظر في ثورةِ الدّيمقراطيّة وصعودها:

Gauchet, M., *La révolution moderne - L'avénement de la démocratie* I. Paris : Gallimard, 2007.

وجَارَتْهُ بلدانٌ أخرى من خارجه في التنميّة العلميّة والتّكنولوجيّة حتّى أن برامج البحث العلميّ في بعضها تكاد أن تبُزَّ نظيرتَها في بلدان الغرب بذّاً، على نحو ما هي عليه الحال – اليوم – مع اليابان والصّين والهند.

وجَارَتْهُ بلدانٌ في نهج سبيل التّوحيد القوميّ لكياناتها المجزّأة على نحوٍ كامل (روسيا، ڤييتنام) أو على نحوٍ جزئيّ (الصّين).

وضَارَعَتْهُ أخرى في تحقيق ثورة اجتماعيّة – سياسيّة خرجت بها من العصور الوسطى – نظيرَ ثورات الغرب – من طراز الثّورات البلشفيّة الرّوسيّة، والصّينيّة، والڤييتناميّة.

وجارَتْهُ أخرى في قدراتها على بناء الجيوش الضّخمة والقدرات العسكريّة الاستراتيجيّة، على نحو ما استطاعتْهُ روسيا السّوڤييتيّة والصّين والهند وپاكستان.

وضَاهتْه مجتمعاتٌ أخرى في تقديم إنتاج فكريّ وأدبيّ وفنيّ رفيع لا يَقِلّ عمقاً وبهاءً وجاذبيّةً عن نظيره في الغرب، على ما بين العالميْن من فوارقِ هائلة في الموارد المتاحة. وذلك ما يَصْدق، مثلاً، على بلدان مثل اليابان، والهند، وروسيا، والصّين، وأمريكا اللاّتينيّة، والعالم العربيّ.

ولكن قلّما أمكن بلداناً أخرى، من خارج دائرة الغرب الأوروبيّ – الأمريكيّ، أن تضارعه في مضمار البناء الدّيمقراطيّ إلاّ في حدود جزئيّة (اليابان، الهند، المكسيك...). أمّا غير هذه من الدّول التي تزعم انخراطها في المسار الدّيمقراطيّ فلم تأخذ من الدّيمقراطيّة إلاّ أدواتها وقشورَها، فيما هي أعرضَتْ عن مبادئها الأساس وروحها لتتّخذ منها طلاءً خارجيّاً يُخفي الجوهر التّسلّطيّ لنظام الحكم فيها!

بهذا **الرّأسمال السّياسيّ** الدّيمقراطيّ الثّمين – الذي هو، في الوقت عينه – رأسمالٌ أخلاقيّ – بنى الغرب صورتَه كمدنيّةٍ متقدّمة في مضمار صوْن حقوق المواطَنة وحقوق الإنسان[2]، وكمرجعٍ كونيّ للحداثة السّياسيّة على الرّغم من الجرائم المنكَرة التي اقترفتْها دولُه – وما تزال تقترفها – خارج حدود الرّجل الأبيض. وبه ضَمِنَت استقرارها السّياسيّ الذي عليه مبْنى تقدُّمها المستمرّ، في الوقت الذي بلغت فيه القلاقلُ وعدمُ الاستقرار حدوداً انفجاريّة في باقي مناطق العالم، وكانت في جملة أسباب مشكلات التّأزّم في مسيرتها المجتمعيّة؛ حتّى لدى أكبرها وأقواها اقتصاديّاً.

لكنّ هذا الأساس الكبير، ضمن أساسات عمران الغرب، ما فتئ أن بدأ يتهدّم منذ حقبة ما بين الحربين في النّصف الأوّل من القرن العشرين. والحقّ أنّ ملاحظة الخلل الدّاب فيه انطلقت منذ نهاية النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر؛ مع كلٍّ من ماركس وأليكسي دوتوكڤيل وجون ستيوارت مل، قبل أن تبدأ تناقضاتُه ومفارقاتُه في التبدّي بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى. كانت

2 Gauchet, M. (1989). *La Révolution des droits de l'homme*. Editions Gallimard.

النازية والفاشيّة أوّل شرخٍ أصاب ذلك العمران، ثمّ تتالتِ الحلقات مع العنصريّة تجاه الأقليّات داخل بلدان الغرب؛ ومع الفساد السّياسيّ للنّخب الحاكمة؛ ثمّ استفحال أزمة التّصويت والمشاركة السّياسيّة؛ وإعدام مبدإ الفصل بين السّلط؛ وتحوُّل الأحزاب إلى مقاولات سياسيّة؛ ثمّ أخيراً، تصنيع النّخب السّياسيّة من خارج الحقل السّياسيّ (= الحزبيّ): من بيئة المال والأعمال! وما خفِيَ أعظم.

2

إذا كان النّظام الدّيمقراطيّ نقيضَ نظامِ الاستبداد، فلأنّه يَفْصل بين ما يجتمع في نظام الاستبداد: السُّلطات الثّلاث، ويعيد توزيعها بما يحقّق التّوازنَ في عملها ويمنع الاستئثار بها جميعِها من قِبَلِ مركز واحد. لهذا يُعَدّ **الفصل بين السّلطات** أظْهَرَ سمات النّظام الدّيمقراطيّ التي بها يتميّز من نقائضه، وبها يؤمِّن حماية السّلطة من الشّطط من طريق تقييد السّلطة بالسّلطة كما يقول مونتسكيو[3]: فيلسوف القانون. ولما كان الشّعب مصدرَ السّلطة، في الفكر السّياسيّ الحديث وفي الدّولة الحديثة، كان الفصلُ بين السّلطات آكَدَ الضّمانات لئلاّ تُصادَر السّلطة من مالكها الذي نَقَلها إلى الجسم السّياسيّ لإدارتها باسمه.

انصرف أكثرُ اهتمام النّظريّة السّياسيّة الحديثة وفلاسفتها إلى مسألة **مشروعيّة** السّلطة، فيما لم يُعَر كثيرُ انتباهٍ إلى **ضماناتها** التي تقيّد ممارستها. لا شكّ في أنّ فلاسفة السّياسة في النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر – خاصّة سبينوزا وجون لوك – فكّروا في هندسةٍ لسلطة الدّولة لا تترك مجالاً أمام جنوحها للاستبداد، خلافاً لما انتهى إليه توماس هوبس من تبريرٍ للسّلطة المطلقة؛ وهُمْ في هذا يلتقون مع مونتسكيو في نقده الاستبداد. غير أنّ انشغالهم الرئيس بمسألة مشروعيّة السّلطة، وبناءَهم إيّاها على فكرة الاتّفاق والتّعاقد، وما يقترن بها من نقلٍ للحقوق الطّبيعيّة إلى مجلسٍ، أدّاهُم إلى حسبان **التّمثيل** الصّيغة الأرقى والأجلى للمشروعيّة، والضّمانة الأمثل لمراقبة السّلطة وتقييدها وتشريع القوانين. هكذا لم ينتبهوا إلى أنّ التّمثيل وحده لا يلغي الاستبداد وإن كان من شأنه أن يحفظ للشّعب مصدريَّته للسّلطة ومشاركَتَه غير المباشرة في إدارة الشّؤون العامّة.

ما من شكٍّ في أنّ مشروعيّة السّلطة، القائمة على الاتّفاق والتّراضي، ومبدأَ التّمثيل من أساسات صرح الدّولة الحديثة. لكنّهما لا يكفيانها كي تَدفع الاستبداد إن لم يقترن معهما مبدأ ثالث رئيس هو **الفصل بين السّلطات**؛ الذي يعني استقلاليّة كلّ واحدة منها عن الأخرى، من جهة، وعدم الجَمْع بينها لدى أيّ مركز من مراكز السّلطة من جهة أخرى. ولقد تقرّرت هذه الهندسة السّياسيّة، الرّاميّة إلى **توزيعٍ متوازنٍ** للسّلطات في الدّولة، في أرقى شكْلٍ من التّنظير لها، في نهاية النّصف

3 Montesquieu. (1979). *De l'esprit des lois - Chronologie, introduction et bibliographie* par Victor Goldschmidt. Éd. Flammarion, T. 2.

الأوّل من القرن الثّامن عشر، في عمل مونتسكيو الموسوعيّ **روح القوانين**. ولكنّ مونتسكيو، في الوقت عينه، لم يكن يُبْدِع مبدأً سياسيّاً جديداً تماماً؛ إذِ الفصل بين السّلطات فكرةٌ لها تاريخ في فلسفة العقد الاجتماعيّ، كما أنّ مونتسكيو استخلصها من الدّستور الأمريكيّ، وإنّما كان يشدّد عليها بما هي الأسُّ في أساسات الدّولة الحديثة.

3

من البيّن أن تجربة الدّولة الوطنيّة في الغرب، منذ الثّورة الفرنسيّة، غلّبت – في التّطبيق – جانب مبدإ التّمثيل على مبدإ الفصل بين السّلطات. آيُ ذلك أنّه استقرّ الاعتقادُ، لدى أكثر النّخب السّياسيّة، بأنّ الدّيمقراطيّة هي النّظام المبنيّ على التّمثيل الصّحيح، الذي يُنْتِجه نظامٌ للاقتراع نزيهٌ وشفّاف يُتَرجم توازنات القوى والآراء في المجتمع، ويقود إلى إنتاج مؤسّساتٍ تمثيليّة شرعيّة؛ وأنّ النّظام هذا هو مصدرُ مشروعيّة السّلطة؛ لأنّ السّلطة المنبثقة منه تمثّل الغالبيّة المعبِّرة عن إرادتها الحرّة[4]. لهذا أسرفت هذه السّرديّة في بيان حاجة السّياسة والدّولة إلى معادلة الغالبيّة والقِلّة («الأقليّة») لتقرير وجه المشروعيّة، ولتمكين الحياة السّياسيّة من التّوازُن الذي هو شرطُ أيّ استقرارٍ سياسيّ ومدنيّ.

كان جون ستيوارت مِل قد حذّر، في منتصف القرن التّاسع عشر – وهو ينتقد نظام الدّيمقراطيّة القائمِ على فرضيّةِ تمثيل إرادة الغالبيّة –، من طغيان الغالبيّة ومن ديكتاتوريّة غلبتها وتهديدها الحريّات باسم احترام إرادة النّاخبين[5]. وكرَّت سبحةُ النّقد بعده مع اللاّحقين (ماكس ڤيبر، حيث يقابل الدّيمقراطيّة بالعقلانيّة؛ وحنّة أرندت؛ حيث تحذّر من ديمقراطيّة تقود إلى الشّعبويّة؛ ويورغن هابرماس؛ حيث يدحض الدّيمقراطيّة الأداتيّة أو الإجرائيّة بالدّيمقراطيّة التّداوليّة...). ولم يكن ما قاله هؤلاء وغيرهم بناءً ذهنيّاً لنموذج افتراضيّ، بقدر ما كان نقداً لانحرافات في مسار النّظام الدّيمقراطيّ المطبَّق في بلدان الغرب.

ونحن نحسب أنّ أعظم انحراف كان في ذلك المسارهوإبطال العمل بمبدأ الفصل بين السّلطة، وبيانُ ذلك كالتالي:

تعني الدّيمقراطيّة، اليوم؛ أعني في دول الغرب ومَن ساروا على نهجها من خارجه، الانتخابات الحرّةَ النّزيهةَ التي تنبثق منها غالبيّةٌ تدير السّلطة بناءً على تفويضِ غالبيّةِ القاعدة الانتخابيّة من المواطنين

---

4 تعود أصول هذه الفكرة، في الفكر الحديث، إلى جون لوك وسپينوزا. انظر:

Locke, J., (1992). *Traité du gouvernement civil*, traduction de David Mazel. Introduction, bibliographie, chronologie et notes par Goyard-Fabre, S. Éd. Flammarion. & Spinoza, (1994). *Traité de l'autorité politique*. Traduction, notice et notes de Francès, M., préface de Misrahi, R. Éd. Gallimard.

5 Mill, J. S. (1990). *De la liberté*, trad. par C. Dupont-White revue par L. Lenglet, préface de P. Bouretz, Éd. Gallimard, p. 66.

الذين منحوها ثقتهم، وفوّضوها بإدارة السّلطة. كما أنّ السّلطة الدّيمقراطيّة تعني، اليوم، تلك الحكومة المنتَخَبَة انتخاباً حرّاً نزيهاً، أي المنبثقة من تلك الغالبيّة. النّتيجة المترتّبة عن هذه القاعدة «الدّيمقراطيّة» أنّ الغالبيّة، الخارجة من صناديق الاقتراع، تحتلّ موقع القوّة الرّئيس في **مؤسّسة التّشريع** (= البرلمان)، و**في الوقت عينه، تشكّل حكومةً مستندةً إلى ثقة الغالبيّة النّيابيّة**. وهكذا **تسيطر على سلطتين من سلطات الدّولة**: السّلطة التّشريعيّة والسّلطة التّنفيذيّة في الآن عينه. أين، إذن، سَمْتُ الدّيمقراطيّة ومعيارُها: الفصل بين السُّلطات؟ وقد يَعْظُم الخطب حين تفضي المنافسات الانتخابيّة الرّئاسيّة إلى انتخاب رئيس من الفريق الحزبيّ أو السّياسيّ «الأغلبيّ»؛ فتكون النّتيجة أنّ الرّئاسة والبرلمان والحكومة تصير جميعُها في حوزة فريقٍ سياسيّ واحد يجمع بين هذه السّلطات!

ديمقراطيّة منقوصة؟ نعم؛ استبدادٌ مُقَنّع؟ بالتّأكيد. لكنّ ذلك يجري باسم الدّيمقراطيّة وقُد نُزِعَ منها الجوهر، وضُرِبَ أهمُّ ضماناتها: **الفصل بين السّلطات**.

4

يعود أوّلُ استخدامٍ لعبارة «**طغيان الغالبيّة**» إلى جون ستيوارت مِلْ: الفيلسوف والاقتصاديّ الإنگليزيّ من القرن التّاسع عشر. وهو استخدمها في كتابه **في الحريّة** في معرض نقده النّموذج السّياسيّ الدّيمقراطيّ السّائد في عصره: النّموذج القائم على **الدّيمقراطيّة التّمثيليّة**؛ حيث مبدأ تمثيل العدد الأكبر هو العُمْدةُ في تقرير مشروعيّة السّلطة. وإذْ لاحظ مِلْ، في نقده، أنّ هذا العدد الأكبر (= أي الغالبيّة) لا يمثّل – عمليّاً – إلاّ نسبةً ضئيلةً من المجتمع أو الشّعب، ينتهي بعد انتخابه (= أي العدد الأكبر) إلى احتكار السّلطة باسم الإرادة الشّعبيّة والاختيار والحرّ، وإلى ممارسة **الطّغيان** و، بالتّالي، تهديد الحقوق والحرّيات[6].

يقترب هذا المفهوم، في شحنته الإيحائيّة، من مفهوم آخر استُخدِم قبله، بسنوات معدودات، من قِبل ألكسي دو توكڤيل (الفيلسوف الفرنسيّ المعاصر له)، هو مفهوم «الاستبداد الدّيمقراطيّ» الذي وصَف به النّظامَ السّياسيّ الذي أنجبتْه الثّورة الفرنسيّة[7]. وبصرف النّظر عمّا كان لأفكار توكڤيل من أثرٍ ملحوظ في فلسفة مِلْ السّياسيّة، فإنّ فكر الفيلسوفين اللّيبراليّيْن دشّن نقداً – من الموقع اللّيبراليّ – لنموذج الدّولة الوطنيّة الحديث (بعد نقد ماركس من موقع اشتراكيّ)؛ وسلّط الضّوء على ما يعتور كيانَها وهندسَتها السّياسيّة من أعطابٍ ومَواطنِ خلل. وما من شكّ في أنّ موجة النّقد الحادّ لهذا النّموذج – التي تدفّقت في النّصف الأوّل من القرن العشرين (ماكس ڤيبر،

6 *Ibid*, pp. 62-67.

7 De Toqueville, A. (1967). *L'ancien régime et la révolution*. Éd. Gallimard, pp. 43-48 ; p. 260.

كارل مانهايم، هوركهايمر، أدورنو، ماركيوز، حنّة أرندت...) – وجدت في تحليل توكڤيل وماركس ومِل لتناقضات النّظام السّياسيّ للدّولة الحديثة مرتكزاً من مرتكزاتها التي بَنَتْ عليها.

ليس تزيُّداً في الاستنتاج أن يعود المرء بجذور هذا الموقف النّقديّ من النّظام الدّيمقراطيّ، ومنطق التّمثيليّة فيه بالذّات، إلى أفكار أفلاطون السّياسيّة ومواقِفِهِ النّابذة للدّيمقراطيّة كنظام حكم. صحيحٌ أنّ واعزاً شخصيّاً ونفسيّاً كان يَكْمَن خلفَها ويحرّكها؛ هو أنّ هذا النّظام، عند أفلاطون، هو المسؤول عن محاكمة أستاذه سقراط وإعدامه. ولكنّ رؤية أفلاطون إلى الدّيمقراطيّة، بما هي شكلٌ من أشكال أنظمة الحكم، لا تنفصل عن رؤيته النّقديّة للشّعبويّة والغوغائيّة التي اعتقد أنّ الدّيمقراطيّة وجْهٌ من وجوهها. وليس يعنينا، هنا، أن نضع في ميزان الفحص مدى وجاهة رأي أفلاطون أو العكس، وإنّما يعنينا أن ننبّه إلى أنّ هذا التّقليد النّقديّ في النّظر إلى الدّيمقراطيّة وغالبيّتها تقليد عريق في تاريخ الفكر. وليس مستبْعداً أن يكون كثيرٌ ممّن حلّلوا أزمة النّظام الدّيمقراطيّ في الغرب – بين منتصف القرن 19 ومنتصف القرن 20 – تذكّروا موقف أفلاطون وإلى حدٍّ ما، موقف أرسطو وتفهّموه في السّياقات التّاريخيّة الجديدة التي وجدوا أنفسهم فيها أمام مفارقاتٍ في هذا النّظام.

من البيّن أنّ نظام الدّيمقراطيّة التّمثيليّة في الغرب، الذي مَبْناهُ على معادلة غالبيّة/قِلّة وعلى المشروعيّة السّياسيّة المتولّدة من انبثاق غالبيّةٍ من التّصويت والاقتراع، يمكن أن يكون – حقّاً– نظاماً مُغَلَّفاً لطغيانٍ جديد «مشروع» مختارٍ بـ «إرادة» النّاخبين (أو – للدّقة – قسمٍ منهم قد لا يتجاوز نصفهم في العادة). بل يمكن لهذا الطّغيان – عند عتَبةٍ من استفحاله ومن انهيار قواعد السّياسة فيه – أن يتحوّل إلى ديكتاتوريّة أو إلى كُلاّنيّة (توتاليتاريّة)، كما في الحالة النّازيّة، وما ذلك إلاّ لأنّ الهندسة السّياسيّة التي تقوم عليها الدّيمقراطيّة التّمثيليّة تُقلّص الفارق بين الدّيمقراطيّة والشّعبوية وتُبدّد الفواصل بينهما، فتسمح للأخيرة بأن تتمظهر في صورة الدّيمقراطيّة! ما الذي تواجهه دولٌ عدّة من الغرب، اليوم، غير جنوح الشّعبويّات الجديدة (اليمين المتطرّف) لِحيازة السّلطة من طريق الاقتراع؟ وكيف لها أن تتفادى هذا المشهد الخطير فيما تتمتّع قوى اليمين العنصريّ المتطرّف بقاعدة شعبيّة عريضة قادرة على حملها إلى السّلطة بأدوات التّمثيل؟

نعم، من الصّحيح أنّ الدّيمقراطيّة تصحّح أخطاءها، في هذا الباب، وأنّها وضعت حقوق القِلّة أو القِلاّت النّيابيّة موضعَ تأمينٍ، مثلما فَعَّلَتْ – أحياناً – مبدأ التّوافُق في اتّخاذ القرار، غير أنّ ذلك كلّه لم يكن يكفي لامتصاص مخاطر طغيان الغالبيّة وفرض إرادتها، باسم الإرادة الشّعبيّة، على الرّغم من ضَعْف القاعدة النّاخبة؛ هذه التي تزيد، مع الزّمن، ضَعْفاً وضموراً. والحقّ أنّ الخروج من هذه الحلقة المفرغة – التي قد تقود دولاً نحو صعود القوى الشّعبويّة المتطرّفة – لن يحصل من غير إعادة النّظر في الهندسة السّياسيّة لنظام الدّيمقراطيّة التّمثيليّة؛ أي من غير العودة إلى الأساس/ الجوهر لكلّ نظامٍ ديمقراطيّ: الفصل بين السّلطات، وتركيبِ نموذج سياسيّ جديد على قاعدته

يضع حدّاً لكلّ استيلاءٍ مُقَنَّع على السّلطة باسم الإرادة الشّعبيّة. هذا وحده السّبيل إلى اجتراح نظام العقلانيّة الدّيمقراطيّة، الذي تحدّث عنه ماكس ڤيبر، أو نظام الدّيمقراطيّة التّداوليّة لدى هابرماس، أو أيّ نظامٍ آخر لا تتجمّع فيه السّلطات في يد فريقٍ واحد.

5

تتولّد أزمةُ التّسلطيّة في النّظام الدّيمقراطيّ – **ممثَّلةً** في ديكتاتوريّة الغالبيّة النّيابيّة – من نظرةٍ إلى الدّيمقراطيّة بوصفها **وسائلَها** التي تجري بها. هذا التّصوُّر **الأداتيّ** للدّيمقراطيّة هو ما يقود الأخيرة، حكماً، إلى نقيضها وإلى حتفها لأنّه تصوُّر **اختزاليّ** يَعْتَاض عن مضمونها بشكلها، ويكرّس صناديق الاقتراع مصْنعاً للإرادة العامّة!

ليست صناديق الاقتراع هي ما يصنع الدّيمقراطيّة، على رأيٍ دارجٍ وشائع؛ الدّيمقراطيّة هي التي تصنع صناديق الاقتراع وتنظِّفها من التّزييف والتّزوير، فتهيِّئُها لتكونَ مستودعاً مناسباً للإرادة الحرّة للمواطنين. **صناديق الاقتراع من غير خلفيّةٍ وأساسٍ ديمقراطيّين لا تضْمن شيئاً، ولا يُضْمَن أن تكون رَحِماً لمفاجآت قد يَقْلب بعضُها نظامَ الدّيمقراطيّة نفسَه.** وعلينا أن لا نستصغر شأن هذه المسألة. نعم قد تقود صناديقُ الاقتراع الدّيمقراطيّة إلى حتفها إن لم تكن (صناديق الاقتراع) معمَّدة بالقواعد الدّيمقراطية تعميداً يقيها من انقلاب نقائضها عليها. الوسائل في حدّ ذاتها غيرُ حاملةٍ مضموناً بعينه. إنّها وعاءٌ فارغ يُمْلَأُ بهذا المضمون أو ذاك، وأسوأ شيءٍ أن يُختَزَل مبدأٌ مّا أو قيمةٌ مّا أو مشروعٌ في وسائله التي يتوسّلها.

السّلاح مثلاً – وهو من وسائل كلِّ سلطةٍ لحِفظ بقائها والدّفاع عن نفسها في وجه الأخطار التي تتهدَّدُها – يمكن أن يكون، في الوقت عينه، من وسائل بعض معارضاتها للانقضاض عليها والاستيلاء. كذلك شأنُ صناديق الاقتراع التي يُراد لها أن تكون عنواناً رسميّاً للدّيمقراطيّة، والفيْصلَ بين وجودها وغيابها. والأسوأُ من اختزال الدّيمقراطيّة في وسائلها، تقديسُ تلك الوسائل (= تقديس صناديق الاقتراع)! والقطع بأنّ ما يتولّد من نتائجها هو ما يصنع للسّلطة مشروعيَّتها، من غير الانتباه إلى أنّ مَن يملك أن يرْكَبَ صَهْوة السّلاح وتَوسيلَ قوّته للوصول إلى السّلطة، يمكنه – بل هيّنٌ عليه كثيراً – أن يرْكب سبيل صناديق الاقتراع لبلوغ الهدف عينِه: وبأقلّ كلفة ممّا يفرضُها عليه السّيرُ في الخيار الأوّل.

وما أغنانا عن القول إنّ هذا **التّصوّر الوسائليّ** للدّيمقراطيّة يُضْمِر أخطاراً عليها لا حصر لها، ناهيك بتجاهُله أساسات النّظام الدّيمقراطيّ: **الحريّة**، **التّوافق** على مشروع مجتمعيّ، **الفصل بين المجالين الزّمنيّ والدّينيّ**، البناء على **المشتَرَكات** وحِفظِها...إلخ. ولم تكن المجتمعات الحديثة العهد بالحياة الدّيمقراطيّة – وفي جملتها تلك التي تشهد على طور الانتقال إلى الدّيمقراطيّة – وحدها التي سقطت في شِراك هذه «الدّيمقراطيّة الوسائليّة»، بل انساقت إليها – أيضاً –

مجتمعاتٌ غربيّةٌ عريقة في ممارسة الحياة الدّيمقراطيّة، وما بَرِح قسمٌ منها ينساق إلى ذلك، اليوم، على الرّغم من خبرة التّاريخ المعاصر ودروسه! لا لسببٍ إلاّ لأنّها أحاطت هذا النّظام التّمثيليّ بالحُرْم، ولم تَضَعْهُ موضعَ فحصٍ ومراجعة على الرّغم ممّا شَهِد عليه – في حقبته المعاصرة – من أزْمات انفجاريّةٍ حادّة!

ماذا تكون النّازيّةُ، في الغرب المعاصر، غيرَ تلك الثّمرة المرّة لصناديق الاقتراع؟ لم يَصِل «الحزب النّازيّ» إلى السّلطة في ألمانيا بانقلابٍ عسكريّ انْقضّ على القواعد والأعراف والآليات الدّيمقراطيّة، بل من طريق الآليات الدّيمقراطيّة عينها وصل؛ بأصوات غالبيّة النّاخبين الذين حملوهُ إلى السّلطة. وهو لم يكن حزباً دينيّاً متطرّفاً معادياً لِـ «مدنيّة الدّولة»، بل مدنيّاً كان، وحزباً وطنيّاً ابتغى الانتقام لألمانيا ممّا لحقها من حيْف في «مؤتمر باريس» بعد الحرب العالميّة الأولى، مستثمراً في ذلك المخزون الثّقافيّ الجمعيّ، منذ القرن الثّامن عشر، المنكفئ على الذّات وعلى المشاعر الوطنيّة[8]. ولكنّ وطنيّةَ الحزب النّازيّ كانت مغلقة، شوفينيّة و، بالتّالي، أتت محمولةً على مشاعر الثّأر من أوروبا ومن قسم من رعايا ألمانيا نَمَتْ مشاعرُ العنصريّة الجماعيّة ضدّها، واتُّهمت في صِدق ولائها للدّولة.

فضحتِ النّازيّةُ النّظامَ الدّيمقراطيّ في ألمانيا، وبلدان الغرب رُمّةً، وكشفت عن أعطابه وهشاشة تكوينه، وما في جوفه من آليات قابلة للاشتغال ضدّه والانقضاض عليه. ولقد تبيّنت مَخَاطر ذلك أكثر من معاينة كيف كان للنّازية وقائدها أتباعٌ ومعجَبون كُثر في أوروبا كلِّها، وكيف كان في جملتهم مفكّرون وأدباء وفنّانون وسياسيّون من عِلْيةِ النّخب برّروا لها أفعالها[9]! لذلك ما كان مستغرباً أن تَصْدِم حادثةُ النّازيّة الوعيَ الأوروبيّ فتسْتجِرّ نقداً حادّاً: لا للنّازيّة فحسب، ولا للدّيمقراطيّة فحسب، بل لنموذج الدّولة الوطنيّة ذاتِه الذي أنجب هذا النّظام الدّيمقراطيّ وتنزّل من هندسته السّياسيّة منزلةَ الأُسّ الأساس[10].

أخفق الغرب في استيعاب أزمته السّياسيّة البنيويّة التي كشفت عنها الهزّة العنيفة التي أحدثتْها النّازيّة في صرْح النّظام الدّيمقراطيّ. وهو أخفق في ذلك على الرّغم من حيازة مراكز القرار فيه وأحزابه وقواه لتراثٍ هائلٍ من المراجعات الفكريّة للنّموذج المتأزّم. تعَامل مع النّازيّة وكأنّها مجرّد انحرافٍ في المسار، أو مجرّد أزمة موضعيّة قابلة لعلاجٍ موضعيّ! واليوم، ها هي المخاطر إيّاها تنمو؛ ها هي نازيّات جديدة تكبر في أحشاء المجال السّياسيّ في كثير من بلدانه: في ألمانيا نفسها، وفي

8 درس زيف ستيرنهيل مسار تطوّر الفكر الألمانيّ المعادي للأنوار. انظر:

Sternhell, Z. (2006). *Les Anti-Lumières : du XVIII siècle à la guerre froide*. Éd. Fayard.

9 انظر في هذا مثلاً:

Notle, E. (1987). *La guerre civile européenne 1917-1945- National- socialisme et bolchevisme*. Éd. des Syrtes.

10 وذلك ما وقعت فيه حنّة أرندت في عديدٍ من كتاباتها. انظر قراءةً نقديّة في: بلقزيز، عبد الإله. *في الدّولة – الأصول الفلسفيّة* (2020). (الفصل السّادس خاصّةً). بيروت: منتدى المعارف.

النّمسا وفرنسا وهولندا وغيرها. وهي قوًى يُعلن بعضُها، جهاراً، عن نازيّته فيما يخفي ذلك بعضُها الآخر من دون أن يقْوى على إخفاء جوهره العنصريّ واليمينيّ المتطرّف. إنّ هذه القوى تتمتّع، اليوم، بقاعدةٍ شعبيّة معتبَرَة، وبعضُها بشعبيّة كاسحة (مثل «الجبهة الوطنيّة» في فرنسا). ولقد تكون قادرة على أن تملأ صناديق الاقتراع، في الزّمن المنظور، وعلى اكتساح مجال السّلطة: باسم الدّيمقراطيّة والشّرعيّة!

6

منذ ابتداء تطبيقه، في صيغته الحديثة، قبل قرونٍ خلت، ظلّت واحدةٌ من مشكلات التّمثيل تُلازِم هذا المبدأ في النّظام السّياسيّ الحديث، وتكشف عن الفجوة السّحيقة بين مضمونه النّظريّ – بوصفه أساساً للتّفويض ولتوليد الشّرعيّة السّياسيّة – وتطبيقِه الماديّ القاصرِ عن تحقيقهِ التّحقيقَ الماديَّ المطابِق. يمكننا أن نعبّر عن هذه المشكلة المزمنة على النّحو التّالي: إنّ عدد من يتمتّعون بالحقّ في التّصويت في الانتخابات من المواطنين – بمقتضى قوانين الانتخاب المطبَّقة – لا يطابق، بل لم يطابق يوماً، عدد المسجَّلين منهم في قوائم النّاخبين الذين يذهبون إلى الاقتراع في مراكز التّصويت. دائماً ما يكون عدد الأخيرين أقلّ من عدد الأوّلين لأسباب عديدة (ليس العزوف عن التّسجُّل في القوائم إلاّ واحداً منها)، مع أنّ أصوات النّاخبين وحدها هي التي تشكّل المؤسّسات التي تمثّل الجميع؛ أي تمثّل – أيضاً– من ليسوا ناخبين ومَنْ لم يختاروا أحداً لتمثيلهم والنّطق باسمهم.

من الممكن أن يقال إنّ مردّ الفجوة تلك إلى أولئك الذين يمتنعون، مختارين، عن ممارسة حقوقهم (وواجباتهم) كمواطنين بالتّسجيل ضمن قوائم النّاخبين الذين يحقّ لهم المشاركة في التّصويت؛ فَهُم مَن يصنعون هذا الفراغ في المجتمع النّاخب. وقد نجد مَن يبرّر لهم هذا المِسْلك بالقول إنّ الامتناع عن الانضمام إلى الكتلة النّاخبة هو، أيضاً، حقٌّ من حقوق المواطنة؛ فقد ينتمي إلى موقفٍ سياسيّ رافضٍ إمّا للّعبة الانتخابيّة ككلّ، أو رافض للأحزاب السّياسيّة القائمة التي تحتكر التّمثيل وبالتّالي، تحتكر التّداول على السّلطة، وأنّ الحريّات والدّيمقراطيّة تقضيان باحترام هذا الحقّ – مع ما فيه من سلبيّة – وعدم الاعتداء عليه بممارسة الإرغام عليهم.

ومن الممكن أن توضَع مسؤوليّة ذلك على الدّولة وأجهزتها؛ على قصور أدائها في إقناع سائر المواطنين بفائدة المشاركة في الحياة العامّة، وتبديد شكوكهم أو تردّدهم. وليس المقصود، في المعرض هذا، أنّه عليها أن تتدخّل – بقوّة التّشريع القانونيّ – لفرض إلزاميّة التّسجّل في قوائم النّاخبين على المواطنين كافّة (حيث لا إكراه في مجال الحقوق الدّيمقراطيّة)، بل كان يُفترض من أجهزتها (= المدرسة، الصِّحافة والإعلام، الأحزاب والنّقابات والمنظّمات المدنيّة...) أن تقدِّم أداءً إقناعيّاً جيّداً، في هذا الباب، يَحْمل المتردّدين على الانخراط الإيجابيّ في صناعة المصير السّياسيّ. وربّما وُجد

من اعترض على تدخُّل الدّولة، رُمَّةً، في هذا الشّأن بدعوى وجوب التزامها الحيادَ في كلّ ما يتعلّق بخيارات النّاس التي تخضع لإرادتهم الحرّة حصْراً.

النّتيجة واحدة في الحالَيْن: فجوةٌ بين المبدإ والتّطبيق، ونقصٌ في نظام التّمثيل ينال من مُتَرَتّباته السّياسيّة والمؤسّسيّة. والحقُّ أنّه لم يُبْذَل من الجَهْد السّياسيّ لتصحيح هذا العَوار مقدارَ ما بُذِل من جَهْدٍ فكريّ في الفحص عنه ونقدِه. بل لربّما وُجِد، في المجتمعات الغربيّة، مَن تراءتْ له مصلحةٌ في استمرار تلك الفجوة وتقليص الهيئة النّاخبة، أو مَن خَشِيَ من تصويبٍ تتولّد منه نتائجُ لم تكن في الحسبان، أو هي قد تُغيّر من خريطة التّمثيل المألوفة، الأمر الذي يُستَحسن معه أن تبقى دار لقمان على حالها!

7

تأخذ هذه المشكلة، اليوم، شكلاً مضاعَفاً يتولّد من شكلها البنيويّ الأوّل، وتتمظهر في أزمةٍ جديدة من أزمات النّظام الدّيمقراطيّ هي أزمة **التّصويت**. إذا كان عدد النّاخبين أمس، أعني منذ قرنين ويزيد، أقلّ من عدد مَن يحقّ لهم أن يكونوا ناخبين، فإنّ عدد من يشاركون في التّصويت أقلّ، بكثيرٍ، من عدد المنتمين قانوناً إلى القاعدة النّاخبة. وهذه المعادلة تستفحل مع الزّمن فتزيد معها الفجوة – بين النّاخبين والمصوّتين – اتّساعاً وتعاظُماً حتّى أنّ نِسب المشاركة في **التّصويت**، في بعض الدّيمقراطيّات، تَهْبط إلى ما دون نصف القوّة النّاخبة! إنّها الأزمة التي أخذت اسماً معلوماً هو: العزوف عن المشاركة السّياسيّة. وهو **عزوف** لا يطال الانتخابات فحسب، بل جميع أشكال المشاركة السّياسيّة بما فيها الانتماء الحزبيّ. والمشكلة في أنّ أزمة التّصويت هذه تُسْفِر عن ظاهرةٍ شديدةِ الخطورة على الدّيمقراطيّة ونظامها التّمثيليّ؛ هي أنّ قلّةً قليلة (قد تكون أقلّ من نصف النّاخبين، وأقلّ من ثُلث من يحقّ لهم التّصويت) تقرِّر مصير المجتمع برمّته وتشكِّل المؤسّسات السّياسيّة للسّلطة!

أمّا أمّ المشكلات، في خضمّ أزمة التّصويت هذه، فتكْمَن في أنّ الذين يذهبون إلى مراكز الاقتراع للتّصويت، اليوم، هُم ممّن تدفعهم إلى ذلك دوافع عقائديّة أو إيديولوجيّة أو ممّن هم واقعون تحت تأثير الخطاب الشّعبويّ التجييشيّ. وهؤلاء، في الغالب، من القوى الدّينيّة أو اليمينيّة المتطرّفة ممّن تحتفظ ببعض الدّافع الإيديولوجيّ بعد إذْ ضَؤُل تأثير الإيديولوجيّات الكبرى في الحياة السّياسيّة خلال العقود الثّلاثة الأخيرة. وحدها هذه القوّة تستفيد من ظاهرة العزوف السّياسيّ ومن أزمة التّصويت. ولنا أن نتصوّر أي مستقبلٍ سياسيّ ينتظر الدّيمقراطيّات الغربيّة – والتي تحتذيها في بلدان الجنوب – مع هذه الأزمات المتناسلة من بعضها والمرتدّة إلى أزمةٍ أصل هي: **أزمة النّظام التّمثيليّ!**

وراء أزمة التّمثيل والعزوف عن المشاركة السّياسيّة هذه خلَلٌ في نظام اشتغال العمل السّياسيّ والحزبيّ، وتأزّمٌ شديد في أوضاعه التّنظيميّة والتّمثيليّة تستحقّ وقفة تحليليّة لِتبيُّن مخاطر التّذرُّر والبلقنة الحزبيّة على النّظام الدّيمقراطيّ.

8

تمثِّل ظاهرة البَلْقَنَة الحزبيّة للمشهد الانتخابيّ والتّمثيليّ في الدّيمقراطيّات الغربيّة، اليوم، واحدةً من أخطر الظّواهر على مستقبل النّظام التّمثيليّ فيه، وعلى الاستقرار السّياسيّ والتّداوُل السّلس على السّلطة بين القوى؛ بل وعلى طبيعة البرامج السّياسيّة المطبَّقة ومدى الانسجام الدّاخليّ فيها؛ وهو شرطٌ لفعاليّتها وشرعيّة تمثيل قواها. لزمنٍ طويل، بُنِي النّظام التّمثيليّ على مبدإ الحقّ في التّنافس على كسب الرّأي العام وثقة القسم الأعظم منه قصد حيازة السّلطة برضا الغالبيّة النّاخبة، وتطبيق سياسات معلَنَة (في البرامج الانتخابيّة) لتنمية الأوضاع الاجتماعيّة وتعظيم المصالح. ولقد كان من مقتضيات هذا التّمثيل أن يعبّر عن حقيقتين متلازمتين:

– أن يكون تمثيلاً اجتماعيّاً حقيقيّاً لقوًى وطبقاتٍ وفئاتٍ وشرائحَ ذاتِ مصالحَ ماديّةٍ تحتاج إلى الدّفاع عنها، أو إلى تعظيمها، أو إلى تحصيلها فتمنح ثقتها للقوى السّياسيّة الحاملةِ مشروعَ المنافحة عن تلك المصالح، وتمحضُها التّأييد وتقترع لها كي تنقُل مشروعَها ذاك إلى حيّز التّحقيق السّياسيّ، عبر أجهزة الدّولة، بما هو مشروعٌ يمثّلها ويترجم مطالبها؛

– ثمّ أن تنهض القوى السّياسيّة المتنافسة على تمثيل المجتمع بمهمّة صَوْغ مشروعها السّياسيّ في برامج عملٍ قابلةٍ للتّحقيق الماديّ، وقادرةٍ على مخاطبةِ مصالح الفئات التي تتوجّه إليها. وليس خافياً أنّ صوغ هذه البرامج يكون مسبوقاً برؤية متكاملة إلى النّظام الاجتماعيّ والسّياسيّ تَلْحَظ الحاجاتِ الموضوعيّةَ والمطالبَ المشروعة، مثلما تلحظ ممكنات التّحقيق، على النّحو الذي تكون فيه البرامج منسجمةً مع ذاتها ومنطلقاتها.

خلال تجربة تطبيق هذا المنوال التّنافسيّ على تمثيل الجمهور النّاخب، وقبل دخول القوى الاشتراكيّة واليساريّة إلى ميدان التّنافس الانتخابيّ بعد الحرب العالميّة الأولى، كان الاستقطاب ينشأ – داخل المعسكر اللّيبراليّ – بين تيّارين فيه كبيريْن هما: الجمهوريّ والدّيمقراطيّ (بهذا التّعيين أو بتسميات أخرى في كلّ بلد). اقترن الأوّل منهما بالقوى ذات المنزِع الوطنيّ؛ المتمسّكة بنظام الدّولة القائم على مبدإ السّيادة الشّعبيّة ومرجعيّة الإرادة العامّة؛ فيما اقترن التيّار الدّيمقراطيّ بالقوى المدافعة عن الحقوق والحريّات. وفي كلّ جولةٍ يكسب فيها فريقٌ من الفريقيْن المنافسةَ الانتخابيّة، كانت تتشكّل حكوماتٌ قويّة ذاتُ غالبيّة نيابيّة وقاعدة اجتماعيّة عريضة، فيما كان برنامجُها يتمتّع بالوحدة والانسجام؛ تدير السّلطة على قاعدته ويحاسبُها الشّعب على حصيلة تطبيقه في مناسبات الاقتراع اللاّحقة.

ولم تتغيّر المعادلة بطروء طارئ جديد هو: دخول القوى الاشتراكيّة والشّيوعيّة واليساريّة إلى حلبة التّنافس الدّيمقراطيّ. الجديد أنّ استقطاباً سيّاسيّاً ثانيّاً حصل على نحوٍ مختلفٍ عن ذي قبل بين تياريْن أو قطبيْن هما: اليمين – بجناحيْه الجمهوريّ والدّيمقراطيّ – واليسار*. والجديد أنّ التّيار الدّيمقراطيّ المسيحيّ تعاظم حجماً، بعد الحربين العالميّتين، وأصبح قوّةً جديدةً رئيسة في بعض البلدان (إيطاليا

وألمانيا)، ولكن من غير أن يغيّر شيئاً في معادلة اليمين واليسار. لكنّ الاستقطاب هذا بَدَا حادّاً؛ في حقبة الصّدام الإيديولوجيّ والحرب الباردة. وهو اقتضى، في جملة ما اقتضاه، إنشاءَ تحالفات وجبْهات وكتل موحّدة داخل معسكريْ اليمين واليسار في البلدان التي سمحت قوانينُها بوجود أحزاب شيوعيّة ويساريّة أو اشتراكيّة (معظم أوروبا الغربيّة ما خلا بريطانيا فضلاً عن الولايات المتّحدة)؛ فالتّنافس أصبح حادّاً، وزادت معه الحاجة إلى توحيد القوى ذات المشتَرَكات الفكريّة أو السّياسيّة لتعظيم الفرص.

غير أنّ تعديلاً هائلاً سيطرأ على معادلة اليمين/ اليسار هذه، وسيتبدّل معه – بالتّبِعة – مشهدُ خريطة التّمثيل كليّاً في تلك الدّيمقراطيّات. سيتحوّل الاستقطاب من بنية ثنائيّة متقابلة الحدّيْن إلى بنيةٍ ثلاثيّةٍ ثمّ رباعيّةٍ وخماسيّة يتعسّر، أحياناً، بيانُ الفروق بين حدودها أو وضْعُ مائزٍ بين خياراتها السّياسيّة. هكذا سنصبح على مشهدِ استقطابٍ جديد يحوي يميناً ويساراً ووسطاً؛ ثمّ لن يلبث الوسط ذاك أن يتوزّع فروعاً ثلاثة: وسطاً ويمينَ وسط ويسارَ وسط! وسيغدو النّاخب في حالٍ من التّردُّد والحيْرة أكثر من أيّ وقت مضى، وصوتُه أقرب ما يكون إلى تعزيز تشتيت التّمثيل منه إلى فرزه. معظم الدّيمقراطيّات الغربيّة انتهى، اليوم، إلى هذه الحال من تشظّي خريطة القوى والتّمثيل، حتّى أنّه لم يعد يُعْلَم مَنْ عساها تكون القوى الحزبيّةُ الأساس في بلدانٍ مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وهولندا، والنّمسا، وبلجيكا، وإسپانيا...إلخ. ولم تُفلِت من هذه الشّرنقة سوى بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ فهما الوحيدتان اللّتان ما زال يُعْرَف، حتّى الآن، أنّ التّمثيل فيهما لم يخرج من أيدي الأحزاب الأربعة الكبرى فيهما («المحافظون»، «العمّال»، «الجمهوريّ»، «الدّيمقراطيّ»)**.

ها هو النّظام التّمثيليّ، في الدّيمقراطيّات الغربيّة، يدخل – إذن – طورَ أزمةٍ جديدة عنوانُها، هذه المرّة، الحزبيّة المشتَّتة التي تتولّد منها بنية تمثيليّة فسيفسائيّة تجعل تكوين السّلطة منها خاضعاً لعمليّات قيصريّة: تحالفات ضدّ الطّبيعة ترْتُق الفُتوق – التي لا ترْتَق – بين المختلفين مَشْرباً ومَذهباً!

9

إذا كانتِ التّمثيليّة قد انتهت، في الدّيمقراطيّات الغربيّة، إلى حيث أصبحت فسيفسائيّةً ومشتَّتة بحيث لا تتولّد منها غالبيّةٌ قويّة أو منسجمةُ الخيارات والبرامج، فما ذلك إلاّ لأنّ الحزبيّة فيها بدأت تشهد على ضمورها وأفولها بعد حقبةٍ مديدة من التّأزُّم الدّاخليّ امتدّت منذ نهاية ثمانينيّات القرن الماضي حتّى العقد الأوّل من هذا القرن. ولقد مسَّتِ الأزمةُ كلّ شيءٍ في الحياة الدّاخليّة الحزبيّة وفي هياكل الأحزاب في بلدان الغرب: رؤاها، واستراتيجيّاتها، وبرامجَها، ونوعَ القيادات فيها، وقاعدتَها الاجتماعيّة، وأدوارَها السّياسيّة ناهيك بما أصاب الثّقافةَ الحزبيّةَ وأدواتِها التّواصليّةَ والتّعبويّة من تردٍّ في المضمون والأداء ملحوظ. لا جَرَم، إذن، أن تَسريَ مفاعيلُ هذا التّراجع الحزبيّ على النّظام التّمثيليّ، بل على النّظام السّياسيّ برمّته، فتُحدِث تلك الحال من البلقنة في الخريطة التّمثيليّة التي يتعصّى معها إنتاجُ سلطة مستقرّة.

والحقُّ أنّ تحوّلاً هائلاً في طبيعة العمل الحزبيّ وصورته بدأت علائقُه تتبدّى في السّنوات الأخيرة. ونحن لا يعنينا من هذا التّحوُّل ما له علاقة بعواملَ خارجيّة فاجئة من قبيل: العولمة وما تفرضه نتائجُها ومُنْتَجاتُها من حقائقَ على صعيد تقنيّات التّواصل ووسائل نشر الأفكار؛ أو التّغيّراتِ الدّيمغرافيّة والسّوسيولوجيّة؛ أو تبدُّلاتِ منظومات القيم وغير ذلك، وإنّما يعنينا ما طَرَأَ منه في الدّاخلِ الحزبيّ نفسِه؛ وتحديداً على صعيد ديناميّاته التي تصنع القوّةَ في الأداء الحزبيّ. لقد شرعت هذه الدّيناميّاتُ والفواعلُ الذّاتيّة في التغيّر، منذ فترة، لينفتح المجالُ أمام أخرى جديدةٍ يتبيّن، شيئاً فشيئاً، كيف أنّها لم تعجز فقط عن أن تقوم مقام الأولى في وظائفها، بل باتت تهدّد بهدم العمرانِ الحزبيّ بكامله، ومعه هَدْم عمران السّياسة والحياة السّياسيّة في مجتمعات الغرب!

لفترة مديدة من الزّمن، تعود إلى القرن التّاسع عشر، بُنِي العمل الحزبيّ على فكرةٍ عليا (وطنيّة، ديمقراطيّة، اشتراكيّة، اجتماعيّة...) اشْتُقَّ منها مشروعٌ سياسيّ اجتمعت عليه نخبةٌ من السّياسيّين (غالباً ما كان المثقّفون جزءاً رئيساً منها). ثمّ اقتضى العملُ لتحقيق المشروع هذا بناءَ أداةٍ تنظيميّة، وصوْغَ برنامج عملٍ سياسيّ سرعان ما تأتلف حوله – وحول أداته الحزبيّة وقيادته – قاعدةٌ اجتماعيّة محازِبة (منتمية) وأخرى متعاطفة، وثالثة متفاعلة ومناصِرَة في المنافسات. وكان على الحزب أن يبنيَ شرعيّته بصدقيّةِ مشروعه السّياسيّ، وببرنامجِه الذي يجيب مطالبَ جمهوره، وكفاءةِ قيادته ونزاهتِها وكاريزما زعمائه، واقتدارِ أدواته الإيديولوجيّة: الإعلاميّة والتّثقيفيّة والتّعبويّة، في إقناع الرّأي العامّ المخاطَب بوجاهة المشروع السّياسيّ الذي يحمله، والذي يَعِد بتحقيقه إن وَصَل إلى السّلطة. هكذا نشأت أحزاب الجمهوريّين والدّيمقراطيّين في أمريكا؛ والمحافظين والعمّال في بريطانيا؛ والشّيوعيّين والنّازيّين والاشتراكيّين والدّيمقراطيّين المسيحيّين في ألمانيا؛ والدّيغوليّين والشّيوعيّين والاشتراكيّين في فرنسا؛ والدّيمقراطيّين المسيحيّين والشّيوعيّين في إيطاليا...إلخ، وبهذه العُدّة والعتاد اشتغَلَتْ.

انتهت هذه المرحلة من السّياسة التي كان يصنعها سياسيّون محترفون متفرّغون للشّأن العامّ، وانتهى معها نمطٌ من الحزبيّة قام على الأفكار وعلى أدوات الإقناع لتنشأ، من تحت حطامها، مرحلةٌ جديدة مختلفة في الطّبيعة والملامح والأدوات والدّيناميّات والرّجالات. لم يَعُدِ الحزبُ حزباً، أصبح مقاولةً سياسيّة تُدار بالعقليّة عينِها، والكيفيّةِ عينِها، التي بهما تُدَارُ أيُّ مقاولة! ولم تعُدِ السّياسةُ موضوعَ أَهْلِها الطّبيعيّين (السّياسيّين)، بل بات ينتحلها لنفسه مَن ليس له في السّياسة تاريخٌ ولا شُبْهةُ خبرة. وها هم «سياسيّو» اليوم يأتونَ السّياسةَ، ويأتون إلى السّياسة، من مجالات المال وإدارة الأعمال والمقاولات، فيشترون الإعلام والنّخب، ويشترون الزّعامة لأنفسهم، لِيتصدّروا الرّئاسات والحكومات، ولِيَلِجُوا البرلمانات – بعد شراء الأصوات – لوضع اليد على سلطة التّشريع بعد وضعها على مناصب رئاسة الدّولة والحكومة! ومنذ نجح بيرلوسكوني في اختراق عالم السّياسة في بلده (= إيطاليا) حتّى صعود ماكرون في فرنسا ودونالد ترامب في الولايات المتّحدة، بات مألوفاً عند رجال المال والأعمال في الغرب أن يقتحموا هذا العالم مستثمرين فيه رصيدهم الماديّ (= الماليّ)!

يستولي رجال المال والأعمال، اليوم، على أحزابٍ عريقة في بلدان الغرب. ومَن لم يَقْوَ منهم على الاستيلاء أو على شراء ترشيحه للرّئاسة، يصنع له حزباً يخوض به المنافسة. لذلك كثُرتِ الأحزاب التي من هذا الضّرب حتّى لم يعُد يُعْرَف لها برنامجٌ أو مشروع! ما الذي تنتظره مجتمعات الغرب، إذن، من أحزابٍ يُديرها رجالٌ لا علاقة لهم بالسّياسة والشّؤون العامّة؛ ثمّ ماذا يمكنها أن تنتظر من دولٍ تصير فيها نُخب المقاولات والمال نخباً سياسيّةً حاكمة؟ إنّه، حقّاً، منعطفٌ رديء هذا المنعطفُ الذي يشهد عليه التّاريخُ السّياسيّ في الغرب، اليوم، ومحفوفٌ بالمخاطر. وهو، قطعاً، لن يُفسد الحياة الحزبيّة وحدها، بل الحياة السّياسيّة والسّلطة والتّمثيل والديمقراطيّة والدّولة جميعاً.

10

مَبْنى الفكرة الدّيمقراطيّة على فرضيّة **الإرادة الحرّة** للمواطنين بما هي الشّرطُ اللاّزِبُ لتأسيس الاجتماع السّياسيّ على قواعد التّمثيل الدّيمقراطيّ. ليس من تمثيلٍ سياسيّ ديمقراطيّ صحيح، من وجهة نظر المقالة الدّيمقراطيّة، من دون إرادةٍ حرّةٍ للمواطن؛ أي من دون اختيارٍ حرٍّ وواعٍ من لدنه بمحض إرادته، وبعيداً من أيّ تأثير فيها يَحْرِفها عن وجهة التّعبير عن نفسها؛ عن حقّها في تكوين الرّأي، وفي إبدائه، وفي اختيار مَن يمثّله. التّأثيرُ على إرادته، بهذا المعنى، نيْلٌ من حرّيتها ومصادَرةٌ، لذلك لن ينْجُم منه غيرُ إفساد التّمثيل، في المطاف الأخير، وتزويرِه على نحوٍ غير مباشر.

لا تقْبَل هذه العلاقة بين التّمثيل الدّيمقراطيّ السّليم والإرادةِ الحرّة للمواطنين فهماً إلاّ بالعودة إلى مفهوم المواطن – والمواطَنَة –، في الفكر السّياسيّ الدّيمقراطيّ، وتحديدِ مكانته داخل الدّولة الوطنيّة الحديثة، فضلاً عن أدواره في إقامة صرح النّظام الدّيمقراطيّ.

المواطن كائنٌ سياسيّ متمتّع بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة التي يرتّبها له انتماؤه إلى الدّولة الحديثة[11]، والتزامُه منظومةَ قوانينها وسيادتَها الوطنيّة، بما فيه التزامُه أداءَ واجباته تجاهها والدّفاع عن تلك السّيادة. والمواطن هذا واعٍ، بالضّرورة، حقوقَه حريصٌ عليها ولا يقْبَل تفويتَها إلاّ بإرادته الحرّة وخياره الطّوعيّ. إنّه كائنٌ منقوص من غير تلك الإرادة الحرّة؛ لأنّها فيه الأسُّ والجوهر، وهي – لا غيرُها – ما يصنع منه مواطناً وما يحدّد معنى المواطنة، بل هي (= الإرادة الحرّة)، في بعض الفلسفة السّياسيّة (فلسفة العقد الاجتماعيّ)، ما كان في أساس قيام الدّولة؛ بحسبان هذه ابتُنِيَت على قاعدة التّوافق والتّعاقد بين مواطنين أحرار. ولقد ظلّ النّظر إلى أيّ تمثيلٍ، والحُكْم على أيّ اقتراع، بأنّه شرعيّ ونزيه أو عكس ذلك مقترناً بإعمال مبدإ الإرادة الحرّة وقياسِ مدى احترامه، أو انتهاكه، في عمليّة الاقتراع التي تَوَلَّد منها التّمثيلُ مَوْضعُ التّقدير. وكثيراً ما أحاطتِ النُّظُمُ الدّيمقراطيّة سلامةَ عمليّة الاقتراع بالضّمانات القانونيّة التي تحميها من التّزييف. فكان من ذلك

11 انظر في هذا: بلقزيز، عبد الإله. (2020). *الجماعة السّياسيّة والمواطَنة*. الدّار البيضاء، بيروت: المركز الثّقافي للكتاب.

أنّها سنَّتِ القوانينَ الخاصّة بالحقّ في الطّعن في نزاهة نتائج الانتخابات؛ لأنّ المسّ بنزاهتها يُضمِر انتهاكاً للقوانين والحقوق واعتداءً صريحاً على الإرادة الحرّة.

تكلّفتِ الثّقافةُ الدّيمقراطيّة الجمْعيّة لدى المواطنين، في مجتمعات الغرب، بحمْل هؤلاء على الدّفاع عن إرادتهم الحرّة في كلّ المنافسات الانتخابيّة التي كان يُنال فيها منها، إلى أنِ استقرّت، تماماً، قاعدةُ احترامها. ثمّ إنّ تواتُر تجارب التّمثيل السّياسيّ، في كلّ بلدٍ من تلك البلدان، أماط النّقاب عن القوى والتّيارات الأساس الأكثر شعبيّةً والماسكةِ بزمام التّمثيل. وهي، على الأغلب، إمّا تتعاقب على السّلطة إن كانت متكافئةَ القوى، كما في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة المتّحدة، أو يكون أحدُها في السّلطة وغريمه في موقع معارضةٍ قويّة. ولقد حصل أن صارت الانتخابات، في بعض بلدان الغرب، معروفةَ النّتائج أو لا تخرج عن احتمال فوز أحد الحزبين الأكثر حظوة؛ فقاعدة كلّ منها معروفة، حتّى أن الاقتراع بات أقرب ما يكون إلى التّنافس للحصول على أصوات القاعدة الانتخابيّة المتردّدة (= التي لم تحسم خيارها)، قصد صَبِّها في رصيد هذا وذاك وحسْم المنافسة لصالحه.

أمّا وسيلة الأحزاب السّياسيّة – المألوفة سابقاً – في اكتساب الشّعبيّة، وتحصيل الثّقة والتّأييد من المواطنين فظلّت، لردحٍ من الزّمن طويلٍ، هي **الإقناع**: إقناع الجمهور المخاطَب بوجاهة خياراتها، وفوائد مشروعها وبرنامجها السّياسيّ ونزاهة مرشّحيها واقتدارهم... إلخ. وهو إقناع تضافرت على صناعته أدواتٌ وكفاءات عدّة: الخطابُ السّياسيّ المكتوب (في الجرائد والأدبيّات الدّاخليّة المنشورة)، والمعبَّر عنه في وسائط الإعلام الإذاعيّة والتلفزيّة؛ كتاباتُ أقلامها وألسنتها وتصريحاتهم؛ المناظراتُ والنّدوات المبثوثة في كلّ موسمٍ انتخابيّ؛ الحمْلاتُ الانتخابيّة ووسائلُها من تجمّعاتٍ ومهرجانات.. إلخ. القيادات، المثقفون، الصِّحفيون، النّواب، الشباب واللّجن التّنظيميّة جميعُها قوًى تنخرط في هذه العمليّة الضّخمة التي تدور فصولُها تحت عنوان الإقناع، ومن أجل إحراز نجاحٍ في تحقيقه.

اليوم، يتغيّر كلّ شيءٍ في الصّورة؛ تنسحب فاعليّةُ الإقناع من المشهد، بالتّدريج، لتحُلّ محلّها فاعليّات أخرى تدور على تزييفِ الوعي، وتنميطِ الإدراك، وتعطيلِ حاسّة التّقدير والتّمييز عند النّاخب. تنهض بدور إدارة هذه العمليّة شبكةٌ أخطبوطيّة هائلة من وسائط الإعلام والتّواصل غيرُ خاضعة للأحزاب المتنافسة نفسها، ولكنّها تقرّر مصيرَها ومصير جمهورها المباشر المحازِب! يحصل أنّ بعض هذه الوسائل يكون ملْكاً لبعضٍ من مرشحي الرّئاسة (لا لحزبه)، ولكنّ الغالب عليها أنّها مملوكة لقوى المصالح الكبرى في المجتمع. هذا ما يفسّر – مثلاً – لماذا لم تعد استطلاعاتُ الرّأي في الانتخابات دقيقةً، بل حتّى قريبة من الصّحة، في العشرين عاماً الأخيرة، ولماذا باتتِ المفاجآتُ غيرُ المتوقّعة سيّدةَ الحقائق!

لا معنًى لهذا المتغيّر الدّراماتيكيّ سوى أنّ هذه الأدوات الجديدة لصناعة الرّأي العامّ واتّجاهات الرّأي – ومن ورائها القوى التي تديرها – هي التي تحوّلت إلى **ناخبٍ جديد** يقرّر مصائرَ التّمثيل،

بعد شطب المواطن من المعادلة وتزييف إرادته «الحرّة» وسرقتها! ولقد يقول قائل: ولكن ماذا تغيّر؛ أليس المواطنون أنفسُهم مَن يصوّتون ويختارون فيَصنعون التّمثيل والمؤسّسات بأصواتهم؟ نردّ: نعم، ولكنّ وعيهم وإرادتهم الحُرّة مُصَادَران. إنّهم، عمليّاً، يصوّتون نيابةً عن الذين يديرون لعبة التّزييف وتعبيراً عن إرادة هؤلاء لا عن إرادتهم هُم. أمّا مَن يديرون صناعة هذه السّرقة اللّئيمة للإرادة الحرّة، فيقفون وراء حجاب صناديق الاقتراع، و يأكلون الثّوم بأفواه النّاخبين!!!

11

نُظِر إلى ديمقراطيّات العهد الأوّل (في اليونان القديمة) بكثيرٍ من الإعجاب. كانت تجربةً فريدةً، حقّاً، في مضمار مشاركة مواطني الدّولة في إدارة شؤونهم العامّة. زاد من بريق التّجربة أنّ العالم القديم المحيط بإغريقيا لم يكن يعرف من أنظمة الحكم، حينها، سوى نظام الحكم الفرديّ الاستبداديّ والطّغيانيّ الذي انتقده سياسيو اليونان وفلاسفتُها؛ خاصّةً أفلاطون وأرسطو. ومع ذلك، مع كلّ ذلك الإعجاب، الذي لم ينقطع، بالدّيمقراطيّة اليونانيّة وريادتها ومرجعيّتها في كلّ التّاريخ الدّيمقراطيّ، فقد تعرّضت للكثير من النقد من الفلاسفة والمفكّرين المحدثين. وأكثر ما أغرى بالنّقد فيها نخبويّتُها وضِيقُ قاعدة المشاركين في الحياة العامّة والدّيمقراطيّة في اليونان. لقد استثنتْ منها القسم الأعظم من الجمهور لأنّهم ليسوا مواطنين؛ أي غير متفرّغين للشّؤون العامّة، وغير متحرّرين من قيود الإنتاج أو تأمين المعِيش. هكذا مسّ الإقصاءُ فئاتٍ عريضةً من المجتمع مثل النّساء والعبيد والحرفيّين وسائر العَمَلَةِ في المجتمع، الأمر الذي فرض أن تكون ديمقراطيّةً محدودة وانتقائيّة.

هذه، أيضاً، من المعْيُوبات التي عَابَها كثيرون على الدّيمقراطيّة الغربيّة الحديثة. وهي عِيبَتْ عليها على ما شَهِد عليه معنى المواطَنَة فيها من توْسعةٍ، بحيث شملت المنتمين إلى الدّولة والكيان الوطنيّ كافّة، وما عاد أحدٌ في حُكْمِ منقوصِ المواطَنَة أو منزوعها من وجهة نظر الدّساتير ومنظومات القوانين الحديثة. إذا كان يمكن المرءَ فهْمُ الأسباب التّاريخيّة التي حكمت على ديمقراطيّة الإغريق بأن تأتيَ محدودة (حداثةُ عهد الإغريق والعالم بهذا النّظام الجديد والفريد؛ استمرارُ مفاعيل علاقات الإنتاج العبوديّة؛ نوعُ تقسيم العمل السّائد في المدن اليونانيّة...)، فما من سببٍ يبرّر تقليص المساحاتِ الاجتماعيّةَ للدّيمقراطيّة في الغرب، بعد توسيع معنى المواطنة وتعميم منظومة الحقوق السّياسيّة، وبعد تحطيم النّظام الرّأسماليّ لإطار علاقات الإنتاج التّقليديّة وما يرتبط بها من قيم التّمييز بين الفئات والطّبقات والهيئات الاجتماعيّة، ثمّ بعد اكتساح الحداثة مناحي الحياة العامّة والعلاقات الاجتماعيّة، واتّساعِ نطاق فعْلِ قِيم المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمعات الحديثة.

يمكن وصف الدّيمقراطيّات في مجتمعات الغرب بأنّها ديمقراطيّات **منقوصة؛ حيث لا يتطابق فيها معنى الدّيمقراطيّة مع معنى المواطَنَة؛** هذه التي هي أساسُها ومرجعُها، وحيث الدّيمقراطيّة حقٌّ من الحقوق التي تُرتِّبُها المواطنة. ولقد بَدَا النّقصان فيها فادحاً منذ بداية العمل بالنّظام الدّيمقراطيّ

قبل قرون حتّى نهاية النّصف الأوّل من القرن العشرين تقريباً. ولم يكن تداركُه بتصحيح سياسات المشاركة والتّمثيل، في العقود السّبعة الأخيرة، ليضع حدّاً نهائيّاً له (النّقصان)، وإن كان خفّف من وطأته إلى حدّ؛ بل استمرّت مفاعيلُه في عدم تمتيع فئاتٍ من المجتمع بعينها – وقع الحَيْفُ – بحقّها طويلاً – بالحقوق والفُرص عينِها التي تمتّعت بها فئاتٌ أخرى ما زالت تحظى بالامتياز في التّمثيل والمشاركة السّياسيّة وتقلُّد أعلى المناصب والمسؤوليّات.

نعرف، على التّحقيق، أن النّساء هنّ أكثر من حِيف عليه في المجتمع. وهل من حَيْف أعظم هَوْلاً من أن يُقْصى نصفُ المجتمع من الحقّ في التّمثيل وفي المشاركة السّياسيّة لقرون ممتدّة؟ ولم يُعَد الاعتبارُ إلى حقّهن المِصَادر إلاّ في أربعينيّات القرن الماضي، وإن كان ما أُعيدَ قليلٌ في حقّهن وبالنّظر إلى نسبتهنّ من الدّيمغرافيا العامّة. واليوم لا نكاد نجد برلماناً غربيّاً – حتّى في الدّول الأعلى تمثيلاً للنّساء في المؤسّسات مثل دول أوروبا الشّماليّة – تتجاوز فيه نسبةُ التّمثيل الثّلث. وهي نسبة تهبط إلى ما دون ذلك، بكثير، في دول أوروبا وأمريكا الشّماليّة! وما ينطبق على التّمثيل يسري على الوظائف العليا في الدّولة وعلى الحكومات حيث نسبة النّساء فيها هزيلةٌ ورمزيّة. وما من شكّ في أنّ خلْف هذا القيْد المضروب على حقّهن السّياسيّ في التّمثيل والمشاركة والسّلطة تكْمَن تلك الثّقافة الذّكوريّة الضّاربةُ أطنابَها في المجتمع والوعي.

كما نعرف، على التّحقيق، أنّ السُّود والملوّنين والمهاجرين في جملة تلك الفئات التي نزل بها ذلك الحيْف المومأ إليه. ومع أن السّود، في أمريكا مثلاً، تحرّروا من العبوديّة منذ عهد أبراهام لنكولن، في ستّينيّات القرن التّاسع عشر، إلاّ أنّهم ما تمتّعوا بالمواطَنة والحقوق المدنيّة إلاّ في ستّينيّات القرن العشرين بعد نجاح حركة الحقوق المدنيّة، بزعامة مارتن لوثر كينغ، في انتزاع الاعتراف بها. ولكنّ ذلك ظلّ في حدود رمزيّة على ما تكشف عن ذلك نسبة حضورهم في مجلسيْ الكونغرس وفي الإدارة. وينطبق ذلك على غيرهم في أوروبا ومؤسّساتها. ونظير ذلك ما تعرّضت له حقوق المواطنين الأوروبيّين من أصولٍ مهاجرة من مصادَرَةٍ لم تنتهِ إلاّ بإقرار مشاركةٍ رمزيّة في البرلمانات والحكومات لا تُناظِر نسبهم العدديّة من إجمالي السّكّان، ولا كفاءاتهم المشهودة. ومرّةً أخرى كانت ثقافة البِيض العنصريّة، السّائدة في العالميْن الأوروبيّ والأمريكيّ، سبباً وراء هذا التّهميش والإقصاء اللّذين طالا عشرات الملايين من الأمريكيّين والأوروبيّين الذين لا ذنب لهم سوى أنّ بشراتهم سوداء أو ملوّنة أو هُم من أصولٍ مهاجرة!

بهذه الدّيمقراطيّة المنقوصة يكشف الغرب عن وجْهٍ آخر من وجوه أزمة نظامه السّياسيّ، وأزمة نظام التّمثيل فيه على نحوٍ خاصّ.